

البورصة: تداول 27 مليون سهم بـ 6.2 دينار في أسبوع

حيث بلغت قيمة أسهمه المتداولة 470.7 ألف دينار بنسبة 12.81% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة وبكمية قدرها مليون و 577 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 99 صفقة. وبخصوص أداء الشركات المسجلة في البورصة على مستوى الشركات جاء مصرف السلام في المركز الأول من حيث القيمة إذ بلغت قيمة أسهمه 3.9 مليون دينار بنسبة 63.72% من قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 18 مليوناً و 722 ألفاً و 792 سهم، تم تنفيذها من خلال 149 صفقة. وجاء في المركز الثاني المنيوم البحرين (ألبا) بقيمة قدرها 470.7 ألف دينار بنسبة 12.81% من قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها مليون و 577 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 99 صفقة.

بلغت كمية الأسهم المتداولة في «بورصة البحرين» خلال هذا الأسبوع 27.4 مليون سهم بقيمة قدرها 6.2 دينار، نفذها الوسطاء لصالح المستثمرين من خلال 504 صفقات. وتداول المستثمرون خلال هذا الأسبوع أسهم 20 شركة، وارتفعت أسعار أسهم 4 شركات، في حين انخفضت أسعار أسهم 6 شركات، واحتفظت باقي الشركات بأسعار أفعالها السابق. وأستحوذ على المركز الأول في تعاملات هذا الأسبوع قطاع البنوك التجارية، حيث بلغت قيمة أسهمه المتداولة 4 ملايين و 526 ألفاً و 461 ديناراً أو ما نسبته 75.17% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 23.7 مليون سهم، تم تنفيذها من خلال 263 صفقة. أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب قطاع الصناعة،

12

ALWATAN
الوطن

السنة 9 | العدد 3009 الجمعة 6 جمادى الأولى 1435 هـ | Fri 7 Mar 2014
business@alwatannews.net

الاقتصاد

تماشياً مع التسهيلات البنكية.. «الإنشاءات» ينتعش 28% بالربع الأول خبراء يتوقعون نمو السوق العقاري 70% في 2014

كثبت - زينب العكري:

أكد خبراء على نمو السوق العقاري 70% خلال العام 2014 بسبب التسهيلات البنكية كالقروض الميسرة، وأن المشاريع السكنية تتحرك تدريجياً منذ مطلع العام. وأشاروا إلى أن قطاع الإنشاءات شهد نمواً بحدود 28% خلال الربع الأول من العام الحالي.

وقال المدير الإداري لمركز الشرق الأوسط للتجارة والمقاولات، أحمد محمود: «شهد سوق الإنشاءات خلال الربع الأول نشاطاً ملحوظاً، إذ إن مناقصات القطاع الخاص وحجم العمل في صعود مستمر ومنتعش كثيراً مقارنة بالعام الماضي».

وأوضح محمود: «إذا تم قياس السوق بحجم المناقصات فإن مركزنا أرسيت عليه مناقصات بحوالي 15 مليون دينار خلال الربع الأول من 2013، أما الربع الأول في 2014 فقد أرسيت عليه مناقصات حوالي 50 مليون دينار وهذه فقط مبالغ مناقصات القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية والتجارية والسكنية».

وحول الأسعار، أكد محمود انتعاش سوق الإنشاءات بنسبة 50%، موضحاً أن أسعار مقاولي المناقصات متدنية جداً، إضافة إلى انخفاض هامش الربحية بسبب التنافس الشديد على المناقصات.

وكان محمود قال في يناير الماضي إن الطلب على مواد البناء ارتفع بما بين 10-20% منذ بداية العام الحالي مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، عازياً ذلك إلى طرح العديد من المناقصات الإسكانية للقطاعين العام والخاص.

وأكد على استقرار أسعار مواد البناء مقارنة مع العام الماضي ما عدا الحديد القطري الذي تراجع إلى 262 ديناراً للطن مقارنة مع 283 ديناراً مطلع العام الماضي. وفي ما يتعلق بالأسعار والطلب على مواد البناء خلال الفترة المقبلة، قال: «نتوقع أن تشهد الفترة المقبلة



أحمد المحمود



نظام كمشكي



ميسان الخميري

على الأفراد في سوق البناء للتوسع في بناء السكن الخاص أو الاستثمار.

وأكد الخميري على انتعاش الأعمال الإنشائية في السوق منذ مطلع 2014 بنسبة تصل إلى 30% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ما أدى إلى ارتفاع طلب على مواد البناء، مؤكداً استقرار الأسعار دون تغيير يذكر.

بدوره، قال رئيس جمعية العقاريين البحرينية ناصر الأهلي، أن سوق العقارات والإنشاءات مرتبطتين مع بعض، حيث إن القطاع العقاري يتحرك بحركة الإنشاءات.

وأكد الأهلي أنه مع دخولنا الربع الأول من 2014، فإن قطاع العقارات يعتبر من القطاعات التي بها نمو كبير بالمبيعات العقارية لا تقل عن 100 مليون دينار.

وأشار إلى أن الـ3 أشهر الأولى دليل على نمو القطاع نفسه، مبيناً أن كل ذلك يتبين من حركة التداولات في بيع مواد البناء الرئيسية مثل الإسمنت والخرسانة وغيرها، التي تساهم في زيادة الحركة من المصانع. وأضاف: «نطمح في أن يكون قطاع المقاولات له دور أكبر من

طفرة اقتصادية على صعيد الحركة الإنشائية في المملكة».

من جانبه، قال مدير عام شركة المنارتين ميسان الخميري: «إن وضع قطاع الإنشاءات خلال الربع الأول من عام 2014 في تحسن مستمر، إذ إن العمل في القطاع يزداد خلال الربعين الأول والثاني من كل عام وتراجع من بعدها حيث نصل لشهر رمضان المبارك وفصل الصيف إضافة لتخفيض ساعات العمل خلال شهري يوليو وأغسطس».

وتابع: «ينخفض العمل في القطاع أيضاً بسبب إجازة المدارس وسفر الأهالي مما يوقف العمل في مساكنهم الخاصة»، موضحاً أن السيولة هي التي تتسبب بتأخير العمل، حيث إن الزبون الرئيس لدى المقاولين هو الحكومة ولكن مدفوعاتها خفيفة ومتأخرة.

وبين الخميري أن الانتعاش في قطاع الإنشاءات يتصنف ضمن نوعين الأول البيع النقدي التي مصدرها المباشر الحكومة والبنوك، والثاني البيع بالدين وهو المعتمد

15 مليون دينار أرباح قطاع التأمين بالبورصة العام الماضي

دينار بحريني مقابل 2.3 مليون دينار خلال عام 2012 حسبما ذكر تقرير مباشر بنمو نسبته 30% لترتفع ربحية السهم إلى 27.8 فلساً خلال 2013 مقابل 20.1 فلس بالعام السابق.

وسجلت الشركة تراجعاً طفيفاً بصافي أقساط التأمين خلال عام 2013 ليصل إلى 14.3 مليون دينار مقابل 14.37 مليون دينار خلال عام 2012 بتراجع طفيف لم يتجاوز 0.25%.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة فاروق المؤيد: نحن ندرك أن 2014 سيكون عاماً مليئاً بالتحديات مع استمرار ظروف السوق والمنافسة المتزايدة إلا أنه بالنظر إلى الأساسيات الاقتصادية القوية فنحن لا نزال متفائلين بشأن التوقعات المستقبلية لصناعة التأمين في المنطقة وقدرتها على النمو.

وقرر مجلس إدارة الشركة رفع توصية إلى الجمعية العامة العادية بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 18% من رأس المال المدفوع أي بواقع 18 فلساً للسهم.

أما أقل الأرباح على مستوى قطاع التأمين خلال 2013 فكانت من نصيب شركة التكافل الدولية حيث أظهرت البيانات المالية للشركة صافي أرباح بلغ 231.3 ألف دينار مقابل حوالي 205 ألف دينار خلال عام 2012 بنمو نسبته 13% ليرتفع العائد على السهم خلال 2013 إلى 3.70 فلس مقابل 3.28 فلس بالعام السابق.

وارتفع صافي أقساط التأمين لدى الشركة بنسبة 23% خلال عام 2013 ليصل إلى 9.6 مليون دينار مقابل 7.8 مليون دينار بالعام السابق كما ارتفع مجموع إيرادات التكافل إلى 10.65 مليون دينار خلال عام 2013 وفق تقرير مباشر مقابل 9.56 مليون دينار بالعام 2012 بنمو نسبته 11.4%.

وقرر مجلس إدارة الشركة رفع توصية إلى الجمعية العامة العادية بالموافقة على توزيع أرباح نقدية بواقع 5% من رأس المال الصادر والمدفوع أي ما يعادل 5 فلس للسهم الواحد للمساهمين المسجلين في سجل المساهمين يوم انعقاد اجتماع الجمعية.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة البحرينية الكويتية للتأمين، إبراهيم الرئيس: إن العام 2013 كان عاماً صعباً للشركة إذ ازداد فيه معدل حوادث السيارات وحوادث الحريق وكذلك اشتدت فيه حدة المنافسة بين الشركات وخاصة في قطاعي السيارات والتأمين الصحي وذلك لتعويض النقص في أقساط قطاعي تأمين المقاولات والتأمين البحري بسبب شح المشاريع الحكومية وبطء حركة الصادرات والواردات.

وأضاف الرئيس أنه يتوقع أن يكون العام 2014 أفضل من حيث الإنتاج وأن يساهم الإنفاق الحكومي في توفير فرص أكبر لقطاع التأمين كما يأمل أن تتحسن معدلات الخسارة لتنعكس على النتائج النهائية للشركة بشكل إيجابي.

وأقرت الجمعية العمومية العادية للشركة توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 30% من رأس المال بقيمة 30 فلس للسهم. وحققت شركة التأمين الأهلية قفزة قوية في أرباحها خلال عام 2013 لتصل إلى 2.52 مليون دينار مقارنة بـ 238.31 ألف دينار خلال عام 2012 لتصعد بنسبة 957% لترتفع ربحية السهم إلى 42 فلس للعام الماضي مقابل 4 فلس بالعام 2012.

وارتفع صافي أقساط التأمين بنسبة 6.3% خلال عام 2013 ليصل إلى 4.8 مليون دينار مقابل 4.5 مليون دينار بالعام السابق في حين بلغت عمليات التأمين 1.18 مليون دينار خلال 2013 مقابل خسارة كانت سجلتها الشركة بقيمة 42.44 ألف دينار بالعام السابق. وقرر مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة يوم الخميس الموافق 2014/2/27 رفع توصية إلى الجمعية العامة للموافقة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال الصادر والمدفوع بواقع 5 فلس للسهم الواحد.

وجاءت شركة البحرين الوطنية القابضة بالمركز الثاني من حيث النمو خلال عام 2013 حيث أظهرت البيانات المالية للشركة تحقيق صافي أرباح بلغ حوالي 3 ملايين



مازال قطاع التأمين يحقق نمواً مطرداً على مدى سنوات

وأضاف البحارنة: ندرك أن مساهمة تكافل ري في أداء المجموعة لا تزال قيد التصحيح في ظل التحديات التي تواجه قطاع صناعة التكافل لتحسين أدائه الفني. ويظل استعدادنا لتحمل العوائد السلبية التي تؤثر على أداء المجموعة محدوداً.

وأوصى مجلس إدارة أريج بتوزيع أرباح قدرها 1.1 ريال للسهم بما يوازي 11% من القيمة الاسمية ترفع هذه التوصية إلى الجمعية العمومية للمجموعة التي سوف تعقد في 18 مارس الجاري.

جاءت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين في المركز الثاني من حيث أعلى الأرباح على مستوى قطاع التأمين حيث أعلنت الشركة عن تحقيق أرباح صافية بلغت 3.7 مليون دينار ما يعادل 2.77 مليون دينار كويتي مقابل أرباح بنحو 4.22 مليون دينار بحريني ما يعادل 3.14 مليون دينار كويتي بتراجع نسبته 12.3%.

وحققت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين نمواً طفيفاً بصافي أقساط التأمين خلال عام 2013 بنسبة 2.4% ليصل إلى حوالي 12 مليون دينار مقابل 11.7 مليون دينار بالعام السابق.

في المملكة المنتظر أن يرى النور بحلول العام 2016 لتنشيط الحركة في قطاع التأمين على المدى الطويل.

بالعودة إلى نتائج شركات التأمين خلال عام 2013 نجد أن أرباح المجموعة العربية للتأمين أريج تمثل 37.2% من أرباح تلك الشركة مجتمعة رغم التراجع حيث أعلنت الشركة عن تحقيق أرباح صافية بلغت 5.6 مليون دينار بحريني بما يعادل 14.87 مليون دولار أمريكي مقابل 6.3 مليون دينار بما يعادل 16.63 مليون دولار خلال عام 2012 بنسبة تراجع بلغت 10.6%.

وتراجع صافي أقساط التأمين لدى أريج بنسبة 6.7% خلال عام 2013 إلى 89.6 مليون دينار بحريني تساوي 237.7 مليون دولار أمريكي مقابل حوالي 96 مليون دينار تساوي 254.7 مليون دولار خلال عام 2012.

وقال الرئيس التنفيذي لـ أريج في تعليقه على نتائج الشركة لعام 2013، ياسر البحارنة: إننا سعداء بأداء المجموعة لعام 2013 الذي جاء مدعوماً بأداء قوي في الاكتتاب واحتياطيات قوية ونتائج استثمار جيدة ففي ظروف أعمال تنافسية شهدنا تحسناً مستمراً في اتجاه الأداء لفروع إعادة التأمين التقليدية.

حققت شركات التأمين المدرجة بسوق البحرين نمواً في صافي الأرباح بلغت نسبته 13.8% خلال عام 2013 ليصل إجمالي أرباح 5 شركة مدرجة ضمن القطاع إلى حوالي 15 مليون دينار بما يعادل 40 مليون دولار أمريكي حسبما ذكر تقرير مباشر مقابل 13.25 مليون دينار بما يساوي 35.15 مليون دولار خلال عام 2012.

ويشمل قطاع التأمين بالبورصة البحرينية على 5 شركات هي التأمين الأهلية وأريج والبحرينية الكويتية للتأمين والبحرين الوطنية القابضة والتكافل الدولية حققت 3 شركات منها نمواً في أرباحها لعام 2013 مقارنة بعام 2012 في حين أعلنت شركتان عن تراجع الأرباح.

ومن خلال إحصائية لـ مباشر فقد جاء نمو أرباح شركات التأمين البحرينية خلال عام 2013 رغم تراجع صافي الأقساط بنسبة 3% إلى 130.34 مليون دينار خلال 2013 مقابل 134.4 مليون دينار بالعام 2012.

ويعزز المصرف المركزي إصدار معايير لحساب ملاءة رأس مال شركات التأمين التكافلي في البحرين نهاية الربع الأول من العام الجاري وبناء على هذه المعايير الجديدة ستحسب ملاءة رأس المال بناء على معدل الأقساط في الشركة وستساعد شركات التأمين التكافلي على حساب ملاءتها المالية بشكل شرعي صحيح وستساهم في جاذبية سوق التأمين التكافلي للشركات العالمية.

ويرى بعض الخبراء أن قطاع التأمين البحريني مقبل على فرص واعدة وجديدة لم تطرق من قبل لصناعة التأمين في المنطقة خلال السنوات القادمة تحركها استثمارات رؤوس الأموال والإنفاق الحكومي لاسيما في مجال مشروعات البنية التحتية الجديدة على مدار السنوات العشر المقبلة الأمر الذي من المتوقع أن يعطي دفعة قوية لنشاط التأمين ويحقق طفرة في إجمالي حجم الأقساط التأمينية في المنطقة.

وأشار الخبراء إلى أن شركات التأمين العاملة في البحرين تنتظر تطبيق التأمين الإلزامي